

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وَأَذِّنُ لِلْحَيْثُورِ وَالْحَيْثُورِ



الرقم ٢٦٤٥١١/١
التاريخ ٣ رمضان ١٤٤٢
الموافق ٢٠٢١/٠٤/١٥

السادة مديرو ومديرات المؤسسات التعليمية الخاصة
(المدارس الخاصة، رياض الأطفال الخاصة، المراكز الثقافية)

الموضوع: الحد الأدنى للأجور

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد؛

فأشير لكتاب معالي وزير العمل ووزير الدولة لشؤون الاستثمار رقم ل/١١/١٦٣ تاريخ ١٠/١١/٢٠٢١.

أرجو التقيد بالحد الأدنى للأجور للعاملين الاردنيين وغير الاردنيين وذلك كما ورد في الكتاب .

راجيا من الجميع الالتزام به والعمل بمضمونه تحت طائلة المساءلة.

واقبلوا الاحترام

وزير التربية والتعليم

المرفقات :

- ١) كتاب وزير العمل.
- ٢) قرار الحد الأدنى للأجور المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد (٥٦٨٧) تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- ٣) قائمة القطاعات / الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً أو غير المصرح لها بالعمل لشهر كانون الأول من العام ٢٠٢٠ المنشورة بالجريدة الرسمية بالعدد (٥٦٨٧) تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١.

هايز خليل المعاريف
مدير إدارة التعليم الخاص

المملكة الأردنية الهاشمية

هاتف: ٥٦٠٧١٨١ ٩٦٢٦ + فاكس: ٥٦٦٦٠١٩ ٩٦٢٦ + ص.ب ١٦٤٦ عمان ١١١١٨ الأردن. الموقع الإلكتروني: www.moe.gov.jo



الرقم

التاريخ ل 163/17/1

الموافق

٢٦ جمادي الأولى ١٤٤٢

٢٠٢١/٠١/١٠

..... معالي

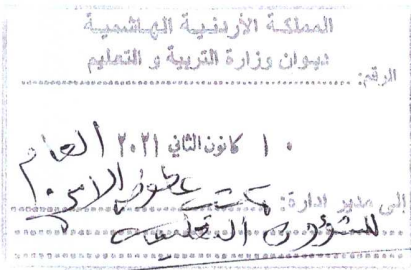
..... سماحة

..... عطوفة

الموضوع: الحد الأدنى للأجور

تحية طيبة وبعد،،،

أرفق طياً ما تضمنه القراران الصادران عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل المنشوران بالجريدة الرسمية بالعدد (٥٦٨٧) تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١، والذي تم بموجبها تحديد الحد الأدنى للأجور للأردنيين ليصبح (٢٦٠) ديناراً بدلاً من (٢٢٠) ديناراً، وللعمال غير الأردنيين ليصبح (٢٣٠) ديناراً اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١/١ والقطاعات/الأنشطة الاقتصادية وفئات العمال المستثنون من تطبيق أحكام هذه القرارات.



راجياً التكرم بالعلم والايجاز لمن يلزم للعمل به اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١/١.

"وتفضلوا بقبول فائق الاحترام"

المرفقات:-

- ١- قرار الحد الأدنى للأجور المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد (٥٦٨٧) تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- ٢- قرار الحد الأدنى للأجور المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد (٥٦٨٧) تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١.
- ٣- قائمة القطاعات/الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً أو غير المصرح لها بالعمل لشهر كانون الأول من العام ٢٠٢٠ المنشورة بالجريدة الرسمية بالعدد (٥٦٨٧) تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١.

د. معن مرضي القطامين

وزير العمل ووزير دولة لشؤون الاستثمار



- نسخة الأمين العام
- نسخة مديرية علاقات العمل
- معد الكتاب: خليل أبو الفيلات.

6-111A



وزارة العمل

الرقم
التاريخ
الموافق

ما تضمنه قراري اللجنة الثلاثية لشؤون العمل بشأن الحد الأدنى للأجور:-

اولا- يكون الحد الأدنى للأجور للأردنيين (٢٦٠) دينارا شهريا اعتبارا من تاريخ ٢٠٢١/١/١.

ثانيا- يبدأ سريان قرار رفع الحد الأدنى للأجور من تاريخ ٢٠٢١/١/١.

ثالثا- تتم زيادة الحد الأدنى للأجور للسنوات (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤) بما يعادل نسبة التضخم للسنة السابقة والتي تصدر عن الجهات الرسمية المختصة.

رابعا- يكون الحد الأدنى للأجور للعمال غير الأردنيين (٢٣٠) دينارا شهريا اعتبارا من تاريخ ٢٠٢١/١/١، وتتم زيادة الحد الأدنى للأجور لهم على مدى سنتين ابتداء من ٢٠٢٢/١/١، ليتساوى مع الحد الأدنى لأجور الأردنيين المحدد في الفقرة اولا من هذا القرار خلال عامي (٢٠٢٢-٢٠٢٣).

خامسا- يقصد بالأجر :- كل ما يستحقه العامل لقاء عمله نقداً أو عيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أيضاً كان نوعها إذا نص (القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي) أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الإضافي.

سادسا- يطبق الحد الأدنى للأجور في هذا القرار على جميع العمال الاردنيين المشمولين بأحكام قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته بغض النظر عن طريقة تقاضي أجورهم.

سابعا- يكون حساب الحد الأدنى للأجور في هذا القرار على العمال العاملين بأجر يومي أو أسبوعي أو بالساعة أو لأي مدد أخرى، وذلك بتقسيم الحد الأدنى للأجر الشهري على (٣٠) يوما.



وزارة العمل

الرقم
التاريخ
الموافق

ثامنا- يتقاضى العمال المتدربون ما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور في المرحلة الأخيرة من تدريبهم وتحدد هذه المرحلة بموجب التعليمات التي تصدرها مؤسسة التدريب المهني سندا لأحكام المادة (٣٧) من قانون العمل الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته.

تاسعا- المستثنون من هذا القرار:-

أ- نظرا لخصوصية الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الألبسة في المملكة واعتمادها على العمالة الأردنية والوافدة بشكل كبير، ونظرا لطبيعة العلاقات التعاقدية لهذه الشركات في الأسواق المحلية والخارجية وبهدف ضمان وكفاءة تنافسية هذه الشركات في هذا القطاع قررت اللجنة اعتماد (عقد العمل الجماعي الذي تم ابرامه بين الجمعية الأردنية لمصدري الالبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات والنقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج و الالبسة) والذي تم إيداعه لدى الوزارة حسب الأصول تحت الرقم (٥٢) تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٦١٧) تاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ مرفق رقم (١)، ويعتبر جزءا لا يتجزأ من قرار رفع الحد الأدنى للأجور، كما يعتبر أي (عقد عمل جماعي يتم توقيعه بين الجمعية الأردنية لمصدري الالبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات والنقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج و الالبسة) جزءا لا يتجزأ من هذا القرار.

ب- العمال غير الأردنيين الذين يعملون بمهنة عامل تحميل وتنزيل.

ج- العاملون في المنازل من غير الأردنيين وطهاثها وبستانيها ومن في حكمهم.

د- العمال الأردنيون وغير الأردنيين العاملون في (القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضررا من آثار جائحة كورونا أو غير المسموح لها بالعمل بموجب أي أوامر دفاع أو بلاغات أو قرارات) والمحددة بقائمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضررا لشهر كانون الأول من العام ٢٠٢٠ والتي يحددها دولة رئيس الوزراء الأفخم بناء على تنسيب مشترك



مملكة الأردنّ

الرقم
التاريخ
الموافق

من وزير العمل ووزير الصناعة والتجارة والتموين وذلك لغاية
تاريخ ٢٠٢١/٥/٣١^١.

عاشرا- تعتبر القرارات التالية ملغاة اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١.

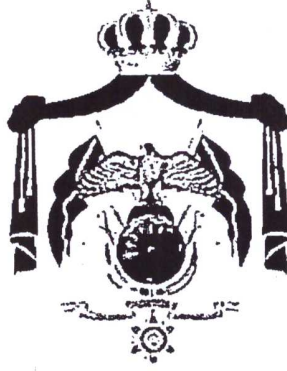
١- قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ الصادر بالاستناد لأحكام المادة (٥٢) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦، المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٤٢) تاريخ ٢٠١٧/٢/١٢، مرفق رقم (٢).

٢- القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٧ / ٢ / ١٢ عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل لوضع تاريخ سريان قرار رفع الحد الأدنى للأجور الصادر بمقتضى أحكام المادة (٥٢) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته، المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٤٧) تاريخ ٢٠١٧/٣/١، مرفق رقم (٣).

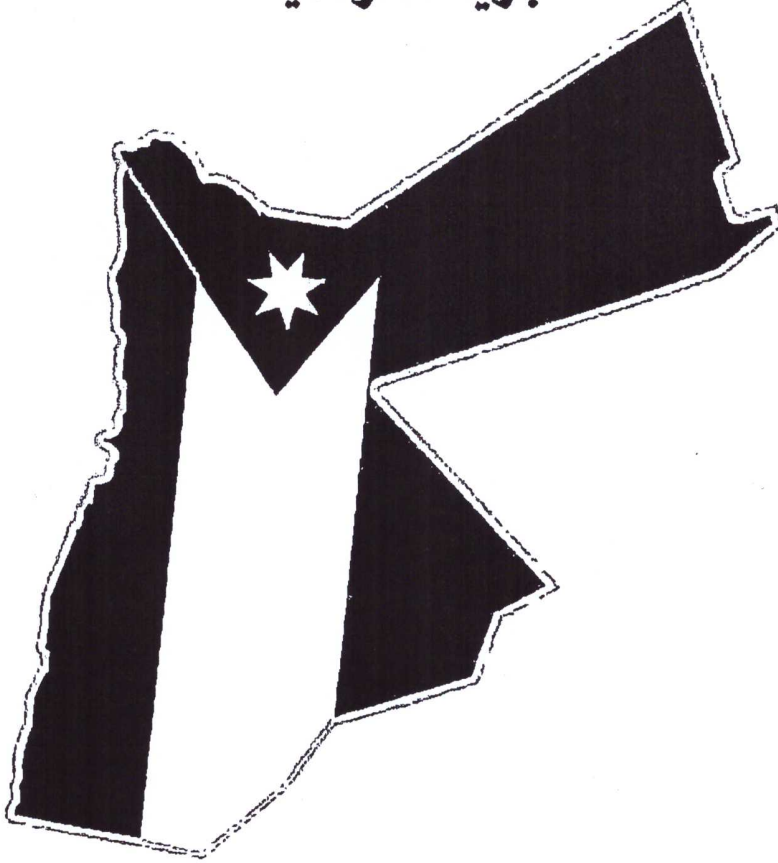
٣- القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢ عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٥٥) تاريخ ٢٠١٧/٤/١٦ لوضع آلية لتطبيق قرار الحد الأدنى للأجور الصادر عن مجلس الوزراء رقم (١٦٨٨) تاريخ ٢٠١٧/٢/٥، والمنشور في الجريدة الرسمية بمقتضى أحكام المادة (٥٢) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته، مرفق رقم (٤).

^١ - قرار صادر عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠ والمنشور بالجريدة الرسمية بالعدد (٥٦٨٧) لسنة ٢٠٢٠.

هاتف: 66



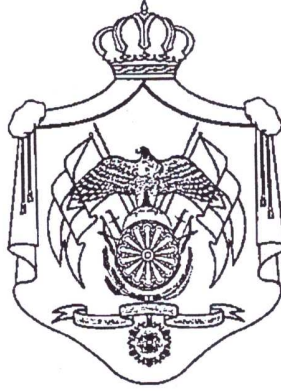
المملكة الأردنية الهاشمية
رئاسة الوزراء
الجريدة الرسمية



عمان : الخميس ١٦ جمادى الأولى سنة ١٤٤٢ هـ. الموافق ٣١ كانون الأول سنة ٢٠٢٠ م

رقم العدد : ٥٦٨٧

تصدر عن رئاسة الوزراء - مديرية الجريدة الرسمية



الجريدة الرسمية للمملكة الأردنية الهاشمية

تصدر عن رئاسة الوزراء/مديرية الجريدة الرسمية
الموقع على شبكة الانترنت : www.Pm.gov.jo

فهرس العدد (٥٦٨٧) **** الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١

القسم الأول

| رقم الصفحة | المحتويات |
|------------|--|
| ٤٧٧٩ | * نظام رقم (١١٣) لسنة ٢٠٢٠ - نظام التنظيم الإداري لدائرة المشتريات الحكومية |
| ٤٧٨٣ | * نظام رقم (١١٤) لسنة ٢٠٢٠ - نظام معدل لنظام المطاعم السياحية الأردنية |
| ٤٧٨٧ | * مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة دولة الكويت في مجال الارصاد الجوية |
| ٤٧٩٠ | * بلاغ رقم (١٨) - صادر بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ والقطاعات/الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضررا أو غير المصرح لها بالعمل بسبب جائحة كورونا لشهر كانون الأول من العام ٢٠٢٠ |
| ٤٧٩٥ | * بلاغ رقم (١٩) - صادر بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم (١٩) لسنة ٢٠٢٠ |

يتبع...

**قراران صادران من اللجنة الثلاثية لشؤون العمل برفع الحد الأدنى للأجور صادران
بمقتضى أحكام المادة (٥٢) من قانون العمل الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته**

● **القرار الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٤ :-**

عملاً بالصلاحيات المخولة للجنة الثلاثية لشؤون العمل بموجب أحكام المادة (٥٢) من قانون العمل الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته، بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور في المملكة قررت اللجنة ما يلي:-

اولاً- يكون الحد الأدنى للأجور للأردنيين (٢٦٠) ديناراً شهرياً اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١/١.

ثانياً- يبدأ سريان قرار رفع الحد الأدنى للأجور من تاريخ ٢٠٢١/١/١.

ثالثاً- تتم زيادة الحد الأدنى للأجور للسنوات (٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤) بما يعادل نسبة التضخم للسنة السابقة والتي تصدر عن الجهات الرسمية المختصة.

رابعاً- يكون الحد الأدنى للأجور للعمال غير الأردنيين (٢٣٠) ديناراً شهرياً اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١/١، وتتم زيادة الحد الأدنى للأجور لهم على مدى سنتين ابتداءً من ٢٠٢٢/١/١، ليتساوى مع الحد الأدنى لأجور الأردنيين المحدد في الفقرة أولاً من هذا القرار خلال عامي (٢٠٢٢-٢٠٢٣).

خامساً- يقصد بالأجر :- كل ما يستحقه العامل لقاء عمله نقداً أو عيناً مضافاً إليه سائر الاستحقاقات الأخرى أيما كان نوعها إذا نص (القانون أو عقد العمل أو النظام الداخلي) أو استقر التعامل على دفعها باستثناء الأجور المستحقة عن العمل الإضافي.

سادساً- يطبق الحد الأدنى للأجور في هذا القرار على جميع العمال الاردنيين المشمولين بأحكام قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته بغض النظر عن طريقة تقاضي أجورهم.

سابعاً- يكون حساب الحد الأدنى للأجور في هذا القرار على العمال العاملين بأجر يومي أو أسبوعي أو بالساعة أو لأي مدد أخرى، وذلك بتقسيم الحد الأدنى للأجر الشهري على (٣٠) يوماً.

ثامناً- يتقاضى العمال المتدربون ما لا يقل عن الحد الأدنى للأجور في المرحلة الأخيرة من تدريبهم وتحدد هذه المرحلة بموجب التعليمات التي تصدرها مؤسسة التدريب المهني سندا لأحكام المادة (٣٧) من قانون العمل الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته.

تاسعا- المستثنون من هذا القرار:-

أ- نظرا لخصوصية الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع الألبسة في المملكة واعتمادها على العمالة الأردنية والوافدة بشكل كبير، ونظرا لطبيعة العلاقات التعاقدية لهذه الشركات في الأسواق المحلية والخارجية وبهدف ضمان وكفاءة تنافسية هذه الشركات في هذا القطاع قررت اللجنة اعتماد (عقد العمل الجماعي الذي تم إبرامه بين الجمعية الأردنية لمصدري الالبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات والنقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج و الالبسة) والذي تم إيداعه لدى الوزارة حسب الأصول تحت الرقم (٥٢) تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٦١٧) تاريخ ٢٠٢٠/١/١٦ مرفق رقم (١)، ويعتبر جزءا لا يتجزأ من قرار رفع الحد الأدنى للأجور، كما يعتبر أي (عقد عمل جماعي يتم توقيعه بين الجمعية الأردنية لمصدري الالبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات والنقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج و الالبسة) جزءا لا يتجزأ من هذا القرار.

ب- العمال غير الأردنيين الذين يعملون بمهنة عامل تحميل وتنزيل.

ج- العاملون في المنازل من غير الأردنيين وطهاثها وبسنايوها ومن في حكمهم.

عاشرا- تعتبر القرارات التالية ملغاة اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٣١.

١- قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ الصادر بالاستناد لأحكام المادة (٥٢) من

قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦، المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٤٢)

تاريخ ٢٠١٧/٢/١٢، مرفق رقم (٢).

٢- القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٧ /٢/١٢ عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل لوضع تاريخ

سريان قرار رفع الحد الأدنى للأجور الصادر بمقتضى أحكام المادة (٥٢) من قانون

العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته، المنشور بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٤٧)

تاريخ ٢٠١٧/٣/١، مرفق رقم (٣).

٣- القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢ عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل والمنشور
بالجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٥٥) تاريخ ٢٠١٧/٤/١٦ لوضع آلية لتطبيق قرار
الحد الأدنى للأجور الصادر عن مجلس الوزراء رقم (١٦٨٨) تاريخ ٢٠١٧/٢/٥،
والمنشور في الجريدة الرسمية بمقتضى أحكام المادة (٥٢) من قانون العمل رقم (٨)
لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته، ، مرفق رقم (٤).

صدر في هذا اليوم الاثنين بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٤.

| | | |
|---|---|---|
| نضال فيصل البطاينة رئيس اللجنة وزير العمل | نانل الكباريتي رئيس غرفة تجارة الأردن | مازن المعاينة رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن |
| فاروق الحديدي أمين عام وزارة العمل | فتحي الجغبير رئيس غرفة صناعة الأردن | خالد ابو مرجوب الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن |
| عبدالله الجبور مساعد الأمين العام للشؤون الفنية | عودة الرواشدة رئيس الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين | محمد الزعبي الاتحاد العام لنقابات عمال الاردن |
| عدنان الدهامشة مدير مديرية علاقات العمل | خليل ابو الفيلات سكرتير اللجنة | ختام ابو طاحون كاتب اللجنة |

مرفق رقم (١)

■ عقد العمل الجماعي الذي تم ابرامه بين الجمعية الأردنية لمصدري الالبسة والمنسوجات والنقابة العامة لأصحاب مصانع المحيكات والنقابة العامة للعاملين في صناعة الغزل والنسيج و الالبسة والذي تم إيداعه لدى الوزارة حسب الأصول تحت الرقم (٥٢) تاريخ ٢٠١٩/١٢/٣ المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٦١٧) تاريخ ٢٠٢٠/١/١٦.

مرفق رقم (٢)

■ قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٧/٢/٥ الصادر بالاستناد لأحكام المادة (٥٢) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦، المنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٤٢) تاريخ ٢٠١٧/٢/١٢.

مرفق (٣)

■ القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٢/١٢ عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل لوضع تاريخ سريان قرار رفع الحد الأدنى للأجور والمنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٤٧) تاريخ ٢٠١٧/٣/١ صادر بمقتضى أحكام المادة (٥٢) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته.

مرفق (٤)

■ القرار الصادر بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢ عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل والمنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٥٥) تاريخ ٢٠١٧/٤/١٦ لوضع آلية لتطبيق قرار الحد الأدنى للأجور الصادر عن مجلس الوزراء بقراره رقم (١٦٨٨) تاريخ ٢٠١٧/٢/٥، والمنشور في الجريدة الرسمية بالعدد رقم (٥٤٤٢) تاريخ ٢٠١٧/٢/١٢ بمقتضى أحكام المادة (٥٢) من قانون العمل رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته.

● القرار الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٠ :-

● عملاً بالصلاحيات المخولة للجنة الثلاثية لشؤون العمل بموجب أحكام المادة (٥٢) من قانون العمل الأردني رقم (٨) لسنة ١٩٩٦ وتعديلاته بشأن تحديد الحد الأدنى للأجور في المملكة قررت اللجنة ما يلي:-

اولاً- التأكيد على قرار اللجنة الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٤ (المرفق) وتطبيقه اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/١/١ وحسب ما ورد في نص القرار.

ثانياً- إضافة الفقرة (د) الى البند تاسعا من القرار الصادر عن اللجنة الثلاثية لشؤون العمل بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٢٤ حسب النص التالي:

(د) يستثنى العمال الأردنيون وغير الأردنيين العاملين في (القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً من آثار جائحة كورونا أو غير المسموح لها بالعمل بموجب أي أوامر دفاع أو بلاغات أو قرارات) والمحذرة بقائمة القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً لشهر كانون الأول من العام ٢٠٢٠ والتي يحددها دولة رئيس الوزراء الأقدم بناء على تنسيق مشترك من وزير العمل ووزير الصناعة والتجارة والتموين ، وذلك لغاية تاريخ ٢٠٢١/٥/٣١.

صدر في هذا اليوم الأحد الموافق ٢٠٢٠/١٢/٢٠.

مازن المعاينة نائل الكباريتي د. معن مرضي القظامين

رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن رئيس غرفة تجارة الأردن رئيس اللجنة وزير العمل

| | | |
|--|---|---|
| فاروق الحديدي أمين عام وزارة العمل | فتحي الجغبير رئيس غرفة صناعة الأردن | خالد ابو مرجوب الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن |
| عبدالله الجبور مساعد الأمين العام لشؤون العمليات | عودة الرواشدة رئيس الاتحاد العام للمزارعين الأردنيين | محمد الزعبي الاتحاد العام لنقابات عمال الأردن |

خليل أبو الفيلات
سكرتير اللجنة

بلاغ رقم (١٨)صادر بالاستناد لأحكام أمر الدفاع رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠

استناداً لأحكام الفقرة (أ) من البند (عاشراً) من أمر الدفاع رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠،
أقرر إصدار البلاغ التالي:

أولاً: يستحق العاملون في (القطاعات / الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً أو غير المصرح لها بالعمل) المستفيدون من برنامج (استدامة) المنصوص عليه في البند "ثالثاً" من أمر الدفاع رقم (٢٤) من سنة ٢٠٢٠ والبلاغات الصادرة بمقتضاه أجورهم الشهرية عن الفترة من شهر كانون الأول من سنة ٢٠٢٠ ولغاية شهر أيار من سنة ٢٠٢١ على النحو التالي:

- ١- نسبة (٧٥%) من الأجر الشهري في القطاعات / الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً على أن تشمل تلك النسبة أجور العاملين في الإدارة العليا.
- ٢- نسبة (٥٠%) من الأجر الشهري في القطاعات / الأنشطة الاقتصادية غير المصرح لها بالعمل.

ثانياً: تكون أجور العاملين غير المستفيدين من برنامج (استدامة) المشار إليه في البند (أولاً) من هذا البلاغ عن شهري كانون الأول من سنة ٢٠٢٠ وكانون الثاني من سنة ٢٠٢١ على النحو التالي:

- ١- تسري أحكام الفقرة (١) من البند (أولاً) من البلاغ رقم (٨) لسنة ٢٠٢٠ على أجور العاملين في القطاعات / الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً.
- ٢- تسري أحكام الفقرة (٢) من البند (أولاً) من البلاغ رقم (٨) لسنة ٢٠٢٠ على أجور العاملين في القطاعات / الأنشطة الاقتصادية غير المصرح لها بالعمل.

ثالثاً: يستحق العاملون في غير (القطاعات / الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً أو غير المصرح لها بالعمل) أجورهم الشهرية كاملة.

رابعاً: يحدد رئيس الوزراء بناء على تنسيب مشترك من وزير العمل ووزير دولة لشؤون الاستثمار ووزير الصناعة والتجارة والتموين القطاعات / الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً والقطاعات / الأنشطة الاقتصادية غير المصرح لها بالعمل.

خامساً: لا تسري أحكام البلاغ رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٠ على أجور العاملين المستحقة عن شهر كانون الأول من سنة ٢٠٢٠.

٢٠٢٠/١٢/٣٠

رئيس الوزراء
الدكتور بشر هاني الخصاونة

القطاعات/الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً أو غير المصرحلها بالعمل بسبب جائحة كورونا لشهر كانون الأول من العام ٢٠٢٠

قائمة صادرة بموجب البلاغ رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٠ الصادر بموجب أمر الدفاع رقم (٦) لسنة ٢٠٢٠ للمنشآت العاملة في القطاعات والأنشطة الاقتصادية التالية:

أولاً: القطاعات/الأنشطة الاقتصادية غير المصرح لها بالعمل:

١. منشآت صالات الأفراح.
٢. منشآت الأندية الرياضية والصحية والمساح والحمامات الشرقية والمراكز والأكاديميات الرياضية.
٣. مراكز البلياردو والسنوكر الترويحية والرياضية.
٤. مراكز الألعاب الكهربائية والالكترونية.
٥. منشآت تنظيم الحفلات والمهرجانات والمؤتمرات والمعارض.
٦. المدن الترفيهية والحدائق العامة.
٧. منشآت دور السينما والمسارح.
٨. منشآت المراكز التعليمية والثقافية.
٩. منشآت رياض الأطفال.

ثانياً: القطاعات/الأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً:

١. منشآت تأجير لوازم الافراح والمناسبات.
٢. المنشآت السياحية المرخصة بموجب قانون السياحة والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبه بما فيها مكاتب الحج والعمرة والمنشآت السياحية ضمن حدود منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
٣. المتاحف التابعة للقطاع الخاص.
٤. منشآت التوظيف المرخصة بموجب قانون العمل والأنظمة الصادرة بموجبه.
٥. منشآت استخدام واستخدام العاملين في المنازل المرخصة بموجب قانون العمل والأنظمة الصادرة بموجبه.

٦. منشآت النقل الجوي والبري والبحري للأفراد بما فيها شركات النقل الدولي المتخصص للأفراد ومنشآت تزويد وتموين الطائرات وخدمات صيانة الطائرات وخدمات المسافرين والأسواق الحرة وفروع أي من المنشآت العاملة في المطارات والمعابر الحدودية.
٧. منشآت وسائط النقل العام.
٨. منشآت تأجير السيارات السياحية.
٩. أكاديميات ومراكز التدريب المهني والتقني.
١٠. قطاع الصناعات الجلدية والمحيكات.
١١. قطاع صناعة منتجات البحر الميت.
١٢. قطاع الصناعات الخشبية والاثاث.
١٣. منشآت صناعة الخيم والمظلات.
١٤. منشآت المطابع.
١٥. منشآت صناعة القرطاسية.
١٦. مكاتب الخدمات الجامعية.
١٧. مكاتب اصدار التأشيرات.
١٨. مكاتب وشركات التخليص باستثناء الفروع العاملة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.
١٩. المنشآت العاملة في مجال التدريب على الطيران والتدريب على صيانة الطائرات.
٢٠. المنشآت العاملة في قطاع النشر والتوزيع.
٢١. منشآت المطاعم الشعبية والمقاهي الشعبية.
٢٢. المحلات في الأسواق الشعبية.
٢٣. منشآت تجارة الألبسة والاحذية والاكسسوارات.
٢٤. منشآت الصحف الورقية والمطبوعات الالكترونية.
٢٥. منشآت المدارس.
٢٦. منشآت مراكز تعليم السواقين.
٢٧. منشآت التجميل وتجهيز العرائس وبيع وتأجير فساتين الاعراس ولوازمها.
٢٨. منشآت بيع القرطاسية والمكتبات.
٢٩. منشآت التصوير الفوتوغرافي والتصوير والإنتاج والتوزيع الفني.
٣٠. منشآت أستوديوهات الإنتاج الإعلامي والسينمائي.

٣١. منشآت تقديم الطعام والشراب للحفلات والمؤتمرات.
٣٢. منشآت بيع الزهور وبطاقات الافراح.
٣٣. متعهدي نقل طلبة المدارس.
٣٤. المحميات الطبيعية والمنشآت العاملة داخلها.
٣٥. منشآت بيع المكملات الغذائية.
٣٦. منشآت تعبئة وبيع المياه.
٣٧. منشآت مراكز التربية الخاصة.
٣٨. منشآت الدعاية والاعلام.

م. مها علي

د. معن مرضي القطامين

وزير الصناعة والتجارة والتموين

وزير العمل ووزير دولة لشؤون الاستثمار

يعتمد

رئيس الوزراء

الدكتور بشر هاني الخصاونة

